

١١ - الحالة بين إريتريا وإثيوبيا

١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وإلى تحسين العلاقات الثنائية من خلال الحوار؛ وقد أثار استمرار الجمود في عملية السلام تساؤلات بشأن مستقبل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا التي لم يقصد منها أبداً دعم الحالة الراهنة إلى ما لا نهاية. وأوصى بأن تواصل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في ذلك الوقت القيام بدورها كعامل لتحقيق الاستقرار.

وقرر مجلس الأمن بموجب تلك القرارات^(٣) جملة أمور منها بتمديد ولاية البعثة لفترات متلاحقة مدة كل منها ستة أشهر؛ ودعا الطرفين المعنيين إلى التعاون مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ولجنة الحدود الإثيوبية - الإريترية، وهيئة الظروف اللازمة للشروع في ترسيم الحدود؛ وطلب رفع القيود المفروضة على بعثة الأمم المتحدة؛ وقرر أن يتابع عن كثب التقدم الذي يحرزه الطرفان في تنفيذ التزامهما بموجب اتفاقي الجزائر، بما في ذلك عن طريق لجنة الحدود، وأن يستعرض أي آثار تنعكس على البعثة؛ ودعا إريتريا إلى الدخول في حوار وتعاون مع المبعوث الخاص للأمين العام إلى إثيوبيا وإريتريا.

(٣) القرارات ١٥٣١ (٢٠٠٤) و ١٥٦٠ (٢٠٠٤) و ١٥٨٦ (٢٠٠٥) و ١٦٢٢ (٢٠٠٥).

القرارات ١٥٣١ (٢٠٠٤) و ١٥٦٠ (٢٠٠٤) التي اتخذها مجلس الأمن في الفترة الممتدة من ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

في الجلسات ٤٩٢٤ و ٥٠٣٢ و ٥١٣٩ و ٥٢٥٩^(١)، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع ودون مناقشة قرارات لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا استناداً إلى تقارير الأمين العام^(٢). وأشار الأمين العام في تقاريره، في جملة أمور، إلى أن الوضع العام في المنطقة الأمنية المؤقتة وما حولها، ظل مستقراً نسبياً، غير أنه في ظلّ عدم إحراز تقدم في ترسيم الحدود، وعدم التعاون الكامل مع لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، يعتبر هذا الاستقرار استقراراً هشاً؛ وكذلك الحاجة إلى تنفيذ قرار لجنة الحدود النهائي والملزم المؤرخ

(١) عُقدت في ١٢ آذار/مارس و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، و ١٤ آذار/مارس و ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وخلال هذه الفترة، عقد المجلس أيضاً عدد من الجلسات الخاصة، مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، عملاً بالجزأين ألف وباء من المرفق الثاني للقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١). وعُقدت الجلسات في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٤ (٤٩٢٢)، وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (٥٠٢٩) وفي ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥ (٥١٣٨)، وفي ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (٥٢٥٧)، وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (٥٢٨٦)، وفي ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٦ (٥٣٨٣) وفي ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦ (٥٤٣٣)، وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ (٥٥٣٦) وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ (٥٦٢٠)، وفي ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٧ (٥٧٢٢).

(٢) S/2004/180 و S/2004/708 و S/2005/142 و S/2005/553 و Add.1

تقريراً عن الزيارة التي قام بها سفير اليابان إلى إثيوبيا وإريتريا بصفتها رئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام. وأشار رئيس الفريق العامل في هذه الرسالة، إلى أن المأزق الحالي ينطوي على مخاطر، وقد تؤدي أية حوادث تنتج عنه إلى مزيد من التدهور في الوضع. وأكد أن القيود المفروضة على بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا هي انتهاك واضح لاتفاقي الجزائر، ولهذا فإنه يجب حث إريتريا على رفع هذه القيود. وقال بوجود التزام إثيوبيا بشكل كامل بقرار لجنة الحدود على وجه السرعة، وأوصى باتخاذ قرار جديد يحث إثيوبيا على قبول القرار بالكامل.

كما وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(٦)؛ ومن ثم تم طرحه للتصويت، واعتمد بالإجماع ودون مناقشة بوصفه القرار ١٦٤٠ (٢٠٠٥)، الذي قرر المجلس بموجبه جملة أمور منها:

شجب بشدة استمرار إريتريا في فرض قيود على حرية حركة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وطالب حكومة إريتريا بأن تعدل، دون مزيد من التأخير أو أي شروط مسبقة، عن قرارها بحظر رحلات الطائرات المروحية التابعة للبعثة، وعن القيود الإضافية التي فرضتها على عمليات البعثة؛

أهاب بالطرفين أن يتحليا بأقصى قدر من ضبط النفس وأن يمتنع كل منهما عن التهديد باستعمال القوة ضد الطرف الآخر؛

طلب إلى الأمين العام أن يرصد امتثال الطرفين للمطالب الواردة أعلاه ويقدم تقريراً إلى مجلس الأمن في غضون ٤٠ يوماً؛

طالب إثيوبيا بأن تقبل تماماً ودون مزيد من التأخير، القرار النهائي والملزم الصادر عن لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا وأن تتخذ فوراً خطوات محددة لتمكين اللجنة، من ترسيم الحدود بالكامل وعلى وجه السرعة؛

بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن ٥٢٧٦ المعقودة في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥

في الجلسة ٥٢٧٦، المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أدلى الرئيس (رومانيا) ببيان باسم المجلس^(٤). وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

أعرب عن بالغ قلقه إزاء قرار حكومة إريتريا تقييد جميع أنواع رحلات الطائرات المروحية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا داخل المجال الجوي الإريتري وتلك القادمة إلى إريتريا، اعتباراً من ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥؛

شدّد على أن قرار حكومة إريتريا المتقدم الذكر يتنافى بشكل خطير مع دعوة المجلس الطرفين في القرار ١٣١٢ (٢٠٠٠) إلى أن يوفرًا للبعثة إمكانية الوصول والمساعدة والدعم والحماية اللازمة لأداء مهامها؛

أكد مجدداً أن كلا الطرفين يتحملان المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ اتفاقي الجزائر العاصمة وقرار لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا؛ طلب إلى الطرفين التحلي بأقصى درجات ضبط النفس وامتناع كل منهما عن أي تهديد باستعمال القوة ضد الطرف الآخر.

القرار ١٦٤٠ (٢٠٠٥) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٣٠٨ المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥

في الجلسة ٥٣٠٨، المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وجه الرئيس (الاتحاد الروسي) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ موجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل اليابان^(٥)، أحال بها

(٤) S/PRST/2005/47.

(٥) S/2005/723.

(٦) S/2005/732.

أدان بشدة ما اتخذته إريتريا من إجراءات وفرضته من
تقييدات غير مقبولة على البعثة؛

أعرب عن نيته القيام على الفور باستعراض جميع خيارات
عمليات نشر البعثة ووظائفها؛

أكد المجلس الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم في تنفيذ قرار لجنة
الحدود بين إريتريا وإثيوبيا.

بيان صادر عن مجلس الأمن في جلسته ٥٣٨٠ المعقودة في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٣٨٠، المعقودة في ٢٤ شباط/
فبراير ٢٠٠٦، وجّه رئيس مجلس الأمن (الولايات المتحدة)
انتباه الأعضاء إلى رسالة مؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦
موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الولايات المتحدة^(٩)،
أحال بها بياناً لشهود اتفاق الجزائر في اجتماعهم المعقود
بتاريخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦. وأدى الرئيس ببيان باسم
المجلس^(١٠). وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

دعا الطرفين إلى التحلي بأقصى قدر من ضبط النفس
والكف عن أي تهديد بالقوة أو استخدامها ضد الطرف الآخر؛

ذكّر بأن الطرفين معاً قد اتفقا، بموجب اتفاقي الجزائر، على
قبول قرارات تعيين الحدود وترسيمها التي اتخذتها لجنة الحدود بين
إريتريا وإثيوبيا (اللجنة) بوصفها قرارات نهائية وملزمة، ودعا كلا
الجانبيين إلى التعاون مع اللجنة من أجل تنفيذ قراراتها دون المزيد
من التأخير؛

حثّ اللجنة على عقد اجتماع مع الطرفين تحضيراً لاستئناف
ترسيم الحدود وحث الطرفين بقوة على حضور اجتماع اللجنة
والتعاون معها والتقيد بالشروط التي تحددها، بغية إتمام عملية ترسيم
الحدود بنجاح؛

(٩) S/2006/126.

(١٠) S/PRST/2006/10.

طلب إلى كلا الطرفين أن يعملوا، دون أي شروط مسبقة،
على إذابة الجمود الراهن من خلال الجهود الدبلوماسية.

بيان صادر عن مجلس الأمن في جلسته ٥٣١٧ المعقودة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

في الجلسة ٥٣١٧، المعقودة في ٧ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أدلى الرئيس (المملكة المتحدة) ببيان
باسم المجلس^(٧). وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

يدين قرار حكومة إريتريا أن تطلب من بعض أفراد بعثة
الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا مغادرة البلد في غضون عشرة أيام،
وهو ما لا يتفق والتزامات حكومة إريتريا باحترام الطابع الدولي
المحض لعملية حفظ السلام؛

يطلب بشكل لا لبس فيه من إريتريا أن تلغي هذا القرار
فوراً بدون شروط.

بيان صادر عن مجلس الأمن في جلسته ٥٣٢٦ المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

في الجلسة ٥٣٢٦، المعقودة في ١٤ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أدلى الرئيس (المملكة المتحدة) ببيان
باسم المجلس^(٨). وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

وافق على أن يقوم مؤقتاً بنقل الأفراد العسكريين والموظفين
المدنيين في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا من إريتريا إلى إثيوبيا،
لا لشيء سوى ما تقتضيه المصلحة، وهو سلامة موظفي البعثة
وأمنهم، وينوي مجلس الأمن مواصلة الوجود العسكري للبعثة
في إريتريا خلال الفترة التي سيقوم فيها باستعراض خطط المستقبل
بالنسبة للبعثة؛

(٧) S/PRST/2005/59.

(٨) S/PRST/2005/62.

خلال الأشهر القادمة نحو تنفيذ توصية لجنة الحدود يمكن للمجلس عندئذ أن ينظر في تحويل عملية الأمم المتحدة إلى بعثة مراقبة أو اتصال.

وقرر مجلس الأمن من خلال تلك القرارات^(١٣) جملة أمور منها تمديد ولاية البعثة؛ وطالب الطرفين بالامتثال التام للقرار ١٦٤٠ (٢٠٠٥)؛ ووافق على تخفيض عدد الأفراد العسكريين مع الحفاظ على الحد الأقصى لمستويات القوة المأذون بها؛ وطالب إثيوبيا بأن تقبل قرار لجنة الحدود الإثيوبية - الإريتيرية وأن تمكن اللجنة من ترسيم الحدود بالكامل وعلى وجه السرعة؛ وطالب إريتريا بسحب قواتها من المنطقة الأمنية المؤقتة وإلغاء جميع القيود المفروضة على حركة البعثة وعملياتها، وتوفير سبل الوصول والمساعدة والدعم والحماية لها؛ وأسف لعدم إحراز تقدم بشأن ترسيم الحدود، ودعا الطرفين إلى الامتناع عن أي تهديد أو استخدام للقوة، والتعاون التام مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ولجنة الحدود، وأعرب عن استعداده لإعادة النظر في التغييرات المدخلة على البعثة في ضوء ما يجرى لاحقاً من تقدم صوب ترسيم الحدود.

بيان صادر عن مجلس الأمن في جلسته ٥٧٧٨

المعقودة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٧٧٨، المعقودة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام بشأن إثيوبيا وإريتريا، المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧^(١٤). وقال الأمين العام في تقريره إن الوضع

(١٣) القرارات ١٦٦١ (٢٠٠٦) و ١٦٧٠ (٢٠٠٦) و ١٦٧٨ (٢٠٠٦) و ١٦٨١ (٢٠٠٦) و ١٧١٠ (٢٠٠٦) و ١٧٦٧ (٢٠٠٧) و ١٧٤١ (٢٠٠٧).

(١٤) S/2007/645.

طلب من الطرفين بأن يسمحا للبعثة بالقيام بمهامها دون قيود، وأن يوفرا للبعثة ما يلزم من إمكانية الوصول والمساعدة والدعم والحماية اللازمة لأداء هذه الواجبات؛

أهاب بالدول الأعضاء أن تواصل تقديم الدعم للبعثة والتبرعات للصندوق الاستئماني.

القرارات ١٦٦١ (٢٠٠٦) و ١٦٧٠ (٢٠٠٦)

و ١٦٧٨ (٢٠٠٦) و ١٦٨١ (٢٠٠٦) و ١٧١٠ (٢٠٠٦)

و ١٧٦٧ (٢٠٠٧) و ١٧٤١ (٢٠٠٧)

التي اتخذها مجلس الأمن في الفترة الممتدة من

١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ إلى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧

في الجلسات ٥٣٨٤ و ٥٤١٠ و ٥٤٣٧ و ٥٤٥٠ و ٥٥٤٠ و ٥٦٢٦ و ٥٧٢٥^(١١)، اعتمد المجلس بالإجماع ودون مناقشة سبعة قرارات مدد بموجبها ولاية بعثة الأمم المتحدة استناداً إلى تقارير الأمين العام^(١٢). ولاحظ الأمين العام في تقاريره جملة أمور منها ما يلي: الوضع المتوتر والمتفجر في المنطقة الأمنية المؤقتة الذي يعزى إلى تراكم قضايا لم تحسم، ولا سيما الجمود في عملية ترسيم الحدود، ورفض إثيوبيا قبول قرار تعيين الحدود الذي اتخذته لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، وحشد القوات الإريتيرية داخل المنطقة الأمنية المؤقتة؛ وقد اضطرت البعثة للعمل في ظروف غير مقبولة لفترة طويلة للغاية؛ وما زال بوسع البعثة أن تساعد بقدر ما، على الرغم من تقلص جدوى وجودها، في الحد من خطر اندلاع الصراع؛ إلا أنه إذا لم يتحقق أي تقدم

(١١) الجلسات المعقودة في ١٤ آذار/مارس و ١٣ نيسان/أبريل

و ١٥ أيار/مايو و ٣١ أيار/مايو و ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

و ٣٠ كانون الثاني/يناير و ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧.

(١٢) S/2006/140 و S/2006/749 و S/2006/992 و S/2007/33

و S/2007/440.

أكد على أهمية التزام كل من إثيوبيا وإريتريا بإرساء أسس السلام الدائم في المنطقة، إذ يدرك مسؤوليات الأمم المتحدة بموجب اتفاقي الجزائر؛ وشدد على ضرورة قبول كل من إثيوبيا وإريتريا، دون شروط مسبقة، للقرار النهائي والملزم المتعلقة بتعيين الحدود الصادر عن لجنة الحدود الإثيوبية - الإريترية؛

حثّ الطرفين على أن يتخذا خطوات ملموسة من أجل القيام فوراً ودون شروط مسبقة بتنفيذ قرار تعيين الحدود الصادر عن لجنة الحدود، مع مراعاة التزامات الطرفين فيما يتعلق بالمنطقة الأمنية المؤقتة؛

دعا الطرفين إلى الامتناع عن استخدام القوة وتسوية خلافاتهما بالوسائل السلمية؛

أكد على المسؤولية الرئيسية المنوطة بالطرفين لحل مسألة الحدود وخلافاتهما الأخرى، وأعرب عن استعداده لتأييد التزامات الطرفين؛

أشاد بالعمليات المتواصلة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ودعمها دعماً كاملاً، وشدد على أهمية أن يوفر الطرفان للبعثة سبل الوصول والمساعدة والدعم والحماية التي تلزمها من أجل تنفيذ ولايتها، ورحب بالجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام من أجل تعيين ممثل خاص في أقرب وقت ممكن.

العسكري في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة ظلّ متوتراً. وقامت إريتريا بإدخال مزيد من الأفراد العسكريين والعتاد في المنطقة، وأجرى كلا البلدين عمليات تناوب وتدريب وإعادة تجميع لقواتهما في المنطقة الحدودية. وواصلت إريتريا فرض جميع القيود التي كانت قد طبقتها على بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وأشار إلى إخفاق اجتماع الطرفين مع لجنة الحدود الإثيوبية - الإريترية، المعقود في ٦ و ٧ أيلول/سبتمبر في إيجاد مخرج من الطريق المسدود الذي انتهت إليه مسألة رسم الحدود. ويعد استمرار حالة الجمود بشأن هذه المسألة واستمرار التعزيز العسكري، الذي قد أدى بالفعل إلى حوادث إطلاق النار أبرزت خطر المزيد من سوء التقدير، من الأسباب المثيرة لبالغ القلق. ودعا الطرفين إلى ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس وسحب قواتهما وتخفيض الأنشطة العسكرية في المنطقة الحدودية.

وأدى الرئيس (إندونيسيا) ببيان باسم المجلس^(١٥).
وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

(١٥) S/PRST/2007/43

١٢ - الحالة في غينيا - بيساو

النظام الدستوري في غينيا - بيساو، في ضوء إجراء انتخابات تشريعية نزيهة وتأسيس جمعية شعبية وطنية جديدة وتشكيل حكومة جديدة، وكذلك انتخاب رئيس ونائب رئيس محكمة العدل العليا. وبفضل تحقق هذه الإنجازات ونقل السلطة من المجلس الانتقالي الوطني إلى الجمعية المنتخبة حديثاً، اكتملت المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية التي كان الجيش والحكومة قد اتفقا عليها في ميثاق انتقال سياسي وُقّع في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، في أعقاب الانقلاب العسكري. ورحب بالأولويات الجديدة التي وضعتها

بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن

٤٩٩٢ المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

في الجلسة ٤٩٩٢، المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن التطورات المستجدة في غينيا - بيساو^(١). وأشار الأمين العام في تقريره إلى التقدم الكبير المحرز صوب استعادة

(١) S/2004/456، المقدم عملاً بالقرار ١٢٣٣ (١٩٩٩).